# اثر الشيكات المتداولة والمعادة على عرض النقد في الأردن


د . طارق الحاج – أستاذ مشارك
جامعة النجاح الوطنية
ص ب (7) نابلس / الضفة الغربية / فلسطين
بريد إلكتروني tareqalhaj@yahoo.com

أ . غسان دعاس – محاضر
جامعة النجاح الوطنية
ص ب (139) جنين / الضفة الغربية / فلسطين
بريد إلكتروني Gdaas@yahoo.com
Gdaas@Maktoob.com

نابلس – فاكس 00972-9-2383589
00972-9-2387982


تموز 2002

## ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى تحديد اثر الشيكات المتداولة والمعادة على عرض النقد في الأردن، ولتحقيق هذا الهدف تم جمع البيانات اللازمة من نشرات البنك المركزي الأردني للأعوام 1997 و 1998 واستخدم في تحليلها الأسلوب الإحصائي الوصفي بالاعتماد على معامل الارتباط ومعامل التحديد.

وتم التوصل إلى النتائج التالية

1- هناك علاقة طردية قوية بين الشيكات المتداولة وعرض النقد 1 وعرض النقد 2

2- هناك علاقة طردية قوية بين عرض النقد 1 وعرض النقد2 وقيمة الشيكات المتداولة وقيمة الشيكات المعادة

ويوصي البحث بضرورة استخدام سياسة مالية للموازنة ما بين عرض النقد 1 وعرض النقد 2 من جهة والشيكات المتداولة والمعادة من جهة أخرى للمحافظة على التوازن داخل النشاط الاقتصادي في الدولة.

# Abstract

The main aim of the research is to determine the effect of checks in exchange and the returned checks on money supply (1+2) in Jordan. To achieve this goal, data collected from the central bank of Jordan annual reports for the years 1997,1998, analyzed by means of descriptive statistics methods using correlation coefficient and coefficient of determination.

Through that, the research shows the following result issues

1- There is a closed positive relationship related to checks in exchange and money supply (1+2)
2- There is a closed positive relationship related to money supply (1+2) and the value of checks in exchange and returned checks.

Upon that the research recommended that a strict financial policy should be used to equalize between the money supply from of side and the checks in exchange and returned checks from the other side. So, that will stable the economical activity through and within the country.

# اثر الشيكات المتداولة والمعادة على عرض النقد في الأردن

## مقدمة

إن اعتماد الاقتصاد الوطني على الحركة التجارية والاقتصادية بين القطاعات المختلفة إنما يتم عكسه من خلال كمية النقد المتداولة في السوق (Francis,1996). وان الشيكات هي أحد المقاييس بل أكثرها حجما وتداولا التي يمكن من خلالها قياس النشاط التجاري. وان الخلل في تبادل هذه الشيكات وعدم استخدامها بالأسلوب المخطط له يشكل عبئا بل خللا في مسيرة نمو هذا الاقتصاد ( Miller & Van Hoose,1993 ).

إن ظاهرة الشيكات المعادة هي ظاهرة خطيرة على الاقتصاد الوطني وتشير الأرقام التي تم الحصول عليها للسنوات 1997 وسنة 1998 إن قيمة الشيكات المعادة ارتفعت من (434,587,331 دينارا) في نهاية العام 1997 إلى ( 512,830,000 دينارا) نهاية العام 1998 . بينما ارتفع عدد الشيكات المعادة بسبب عدم كفاية الرصيد من (274984 شيكا) نهاية العام 1997 إلى ( 314568 شيكا ) نهاية العام 1998.( البنك المركزي الأردني 1999).

وهذا يدلل على خطورة هذه الظاهرة من ناحية ومن ناحية أخرى تأثير هذه الظاهرة على عرض النقد، وبالتالي التأثير بشكل عام على التوازن الاقتصادي والمالي في سوق عرض النقد( Rose,1994 ).

فبالرغم من العقوبات المفروضة على من تعاد شيكاته بسبب عدم كفاية الرصيد أو لاسباب أخرى سواء عقوبات جزائية (ومنها عقوبة الحبس) أو عقوبات ذات آثار اجتماعية في السوق التجاري. إلا أن ذلك لم يعد رادعا قويا تجاه ظاهرة الشيكات المعادة. حيث أن الوعي اتجاه اقتصاد حر كفء قائم على التبادلية العادلة والمتزنة بين القطاعات المختلفة هو الاتجاه الذي يجب أن يسود للتخفيف من هذه الظاهرة( Kautman,1998 ) وما هذه الدراسة إلا جزء من كثير لبيان اثر هذه الظاهرة على عرض النقد وما يترتب عليها من آثار سلبية.

## مشكلة البحث

تتلخص مشكلة البحث في تحديد ما إذا كان للشيكات المتداولة والمعادة اثر على عرض النقد في الأردن.

## أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من أهمية الشيكات المصرفية باعتبارها أداة ائتمانية والتي تستخدم بشكل واسع في الأنشطة الاقتصادية المختلفة وكذلك من أهمية حجم النقد المعروض في الدولة خلال فترة زمنية محددة.

## أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحديد اثر الشيكات المتداولة والمعادة في الأردن على عرض النقد خلال الفترة 1997و 1998.

## متغيرات البحث

ينطلق هذا البحث من متغيرات ثنائية الاتجاه متعلقة بالشيكات وعرض النقد كما يلي

أولا– المتغيرات المستقلة / التابعة

- مجموع قيمة الشيكات المعادة
- مجموع قيمة الشيكات

ثانيا :– المتغيرات المستقلة / التابعة

- عرض النقد 1
- عرض النقد 2
- مجموع قيمة الشيكات المعادة

### أداة التحليل

لتحليل البيانات التي تم الحصول عليها تم استخدام التحليلات الإحصائية التالية

1- معامل الارتباط ( Correlation Coefficient )

2- معامل التحديد ( Coefficient of Determination )

**مجتمع وعينة البحث**

شمل مجتمع البحث جميع الشيكات المتداولة والمعادة في جميع مكاتب المقاصة في الأردن لعام 1997و 1998.

**محددات البحث**

تتمثل محددات البحث في ندرة المراجع والدراسات المنشورة التي تتناول اثر الشيكات المتداولة والمعادة على عرض النقد في الأردن واعتماد البحث على الأعوام 1997 و 1998 إضافة إلى عدم تمكن الباحثان من الحصول على بعض البيانات للشيكات المتداولة والمعادة في الدول العربية لمقرنتها مع الوضع في الأردن.

**تعريفات إجرائية**

**الشيكات المعادة :** هي الشيكات المقدمة للتحصيل عن طريق مكتب المقاصة وتم إعادتها من قبل البنك المسحوب عليه لعدم استكمالها للشروط القانونية والشكلية والفنية وبالتالي تكون معادة بالنسبة للبنك المقدم ومرفوضة في نفس الوقت بالنسبة للبنك المسحوب عليه.

**الشيكات المتداولة :** هي مجموع الشيكات المسحوبة لامر آخرين ومقدمة للتحصيل من خلال مكتب المقاصة بين البنوك المختلفة.

**عرض النقد (1) :** ويساوي النقد المتداول مضافا إليه ودائع تحت الطلب بالدينار لدى الجهاز المصرفي لكل من القطاع الخاص ( مقيم ) ، والمؤسسات العامة والمؤسسات غير المصرفية مضافا إليه ودائع المؤسسات المصرفية الأخرى تحت الطلب بالدينار لدى البنك المركزي الأردني فقط ( البنك المركزي الأردني 1998).

**عرض النقد (2) :** ويساوي عرض النقد (1) مضافا إليه شبه النقد ويعادل أيضا مجموع كل من صافي الموجودات الأجنبية وصافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي.

المقاصة :- وهي مكان في البنك المركزي يلتقي فيه يوميا وفي ساعة محددة مندوبون يمثلون البنوك الأعضاء في الغرفة وذلك لتبادل الشيكات المسحوبة على كل واحد من هذه البنوك إذ يأتي كل مندوب حاملا معه الشيكات المسحوبة على البنوك الأخرى أو على فروعها والمقدمة للبنك نفسه أو لاحد فروعه. حيث يتم في غرفة المقاصة تبادل هذه الشيكات بإشراف

مدير غرفة المقاصة وهو عادة أحد موظفي البنك المركزي وإجراء التصفيات اللازمة بين البنوك ( البنك المركزي الأردني 1997).

## الإطار النظري والدراسات السابقة

الشيكات المرتجعة أو المرفوضة هي الشيكات المقدمة للتحصيل عن طريق مكتب المقاصة وتم إعادتها من قبل البنك المسحوب عليه لعدم استكمالها للشروط القانونية والشكلية والفنية وبالتالي تكون مرتجعه بالنسبة للبنك المقدم ومرفوضة في الوقت نفسه بالنسبة للبنك المسحوب عليه( Hempel & Simonsons,1994 ). وتحدد المدة الممنوحة لاعادة الشيكات المرتجعة في المملكة حسبما يقرره المجلس ، ويجب إعادتها عن طريق مكتب المقاصة قبل انقضاء هذه المدة، ويكون من حق العضو المعاد إليه هذه الشيكات رفضها بعد انقضاء هذه المدة في جلسة يوم العمل التالي.

وقد حدد مجلس المقاصة المدة الممنوحة لاعادة الشيكات المرتجعة في المملكة كما يلي : (البنك المركزي الأردني 1998 )

1- المراكز الرئيسية - يومي عمل

2- الفروع الداخلية - يومي عمل

3- ضواحي المدينة - ثلاثة أيام عمل

4- المدن الرئيسية باستثناء الجنوب والأغوار - أربعة أيام عمل

5- منطقتي الجنوب والأغوار - خمسة أيام

وتتكون تعليمات البنك المركزي بخصوص التداول بالشيكات من الآتية ( البنك المركزي الأردني 1998).

1- لا يجوز للبنك أن يمنح تسهيلات للشيكات المؤجلة

2- عدم قبول شيكات مؤجلة الدفع في مكاتب المقاصة

3- على البنك قبل فتح حساب للعميل أن يتحرى عنه

4- على البنك أن يقوم بفترة اختبار للعميل قبل إعطائه دفتر شيكات بحجم معين(عدد صفحات)

5- في حالة رجوع شيكات اكثر من مرة للعميل، يجب على البنك أن يكتب للبنك المركزي ولجمعية البنوك الأردنية

وفيما يلي الأسباب المعتمدة لاعادة الشيكات كما حددها مجلس المقاصة

1- عدم وجود رصيد أو عدم كفايته

2- كون الحساب مغلقا

3- نقص أو تقادم التاريخ

4- اختلاف التفقيط عن الترقيم

5- اختلاف التوقيع أو نقص في التوقيع

6- نقص الجيرو الأول أو نقص الجيرو الأخير أو عدم قابليته الشيك للجيرو

7- عدم تسلسل التظهيرات الموجودة على خلف الشيك أو لاختلاف البنك المسحوب عليه

8- عدم توقيع الساحب على أي تعديل في بيانات الشيك أو كون الشيك مفقودا

9- كون الشيك مسحوبا بعملات أخرى غير الدينار

10- عدم إرفاق وكالة أو حصر ارث للشيكات الصادرة لامر الورثة أو نقص الطوابع

11- إذا تبلغ البنك حكما أو أمر قضائيا صادرا عن سلطة مختصة يترتب عليه الامتناع عن دفع قيمة الشيك

12- أسباب أخرى :-

1. عدم تحديد اسم الفرع
2. نقص شاهدي البصمة أو الخاتم
3. رقم الحساب لا يخص الساحب
4. إفلاس حامله
5. معارضة الساحب وابلاغ البنك خطيا بالامتناع عن صرف الشيك
6. عدم مطابقة الشيك لقيمته المدرجة على قيمة الإرسال
7. كون الشيك مدون عليه كلمة تامين أو ضمان
8. نقص كلمة دينار
9. نقص ختم التسطير
10. عدد مرات التقديم تجاوز عدد المرات المسموح بها
11. تجاوز عدد الأيام المسموح بها للإعادة

**الدراسات السابقة**

1- في دراسة قام بها (مصطفى،1997) تحت عنوان مسؤولية البنك عن صرف الشيك المزور، وبالاعتماد على القانون الأردني فانه توصل إلى النتائج التالية:

- يتحمل المسحوب عليه وحده الضرر المترتب على وفاء قيمة شيك مزور إذا لم يتمكن نسبة أي خطأ إلى الساحب
- إن العميل ملزم بالمحافظة على دفتر الشيكات بحيث يتوجب عليه إخطار المصرف في حالة ضياع الدفتر أو سرقة أحد صحفه، فإذا ثبت أن العميل أخل بهذا الواجب فيتحمل وحده تبعة إهماله ويعتبر وفاء المصرف في هذه الحالة صحيحا، ولكن إذا كان الإهمال من الطرفين فلا يتحمل المسحوب عليه وحده الضرر المترتب على الشيك المزور.
- إذا ثبت أن البنك قام بالوفاء بقيمة الشيك قبل أن يتلقى معارضه بالوفاء ودون أن يرد ما يثبت إهماله فان وفاءه بالشيك يكون صحيحا ، ويقدم الشيك للوفاء عن طريق المقاصة عندما تكون المعاملة بين بنكين مختلفين وليس بين فرعين لبنك واحد.

ويلاحظ مما سبق إن الباحث لم يتطرق إلى قيمة الشيكات المعادة وآثارها، مما يجعل هذه الدراسة لا تضيف شيئا جديدا.

2- وفي دراسة قامت بها( البنوك في فلسطين، 1997) بعنوان تزوير الشيكات اليوم، أشارت إلى أن 20% من الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية هي ضحية لعملية التزوير في كل سنة، وان تزوير الشيكات يعتبر في أمريكا جنحة حيث أن 8% فقط من مصدري الشيكات بلا رصيد يتم اعتقالهم ، و 8.3% يحكم عليهم بتهمة التزوير. وفي 75% من قضايا الاحتيال الداخلية يكتفي بطرد الموظف من عمله . وبلغت حالات تزوير الشيكات في أمريكا عام 1996(41500) حالة وان خسائر هذه العملية بلغت خمسة مليارات دولار في حين بلغت الخسائر عن عمليات السرقة 46 مليون دولار فقط. وهذا مؤشر على أن التعامل بالشيكات في جميع أنحاء العالم عرضة للتلاعب وبالتالي يؤثر على النشاط المالي في الدولة.

## فرضيات البحث

الفرضية الأولى :

H0– ليس هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لمجموع قيمة الشيكات المعادة ومجموع قيمة الشيكات على عرض النقد (1) وعرض النقد (2) ومجموع قيمة الشيكات المعادة.

H1– هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لمجموع قيمة الشيكات المعادة ومجموع قيمة الشيكات على عرض النقد (1) وعرض النقد (2) ومجموع قيمة الشيكات المعادة.

الفرضية الثانية :

H0– ليس هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لعرض النقد (1) وعرض النقد (2) ومجموع قيمة الشيكات المعادة على مجموع قيمة الشيكات والشيكات المعادة.

H1– هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لعرض النقد (1) وعرض النقد (2) ومجموع قيمة الشيكات المعادة على مجموع قيمة الشيكات والشيكات المعادة.

## عرض البيانات

**أولا:- تأثير مجموع قيمة الشيكات المعادة على عرض النقد**

تمثل الشيكات إحدى أدوات عرض النقد كونها تمثل أحد أدوات الادخار والاستثمار من خلال اعتبارها وسيلة لتحصيل النقد القابل للتداول أو الإيداع. سواء للمؤسسات المصرفية أو القطاعات والنشاطات الاقتصادية الأخرى.

جدول رقم (1)

تأثير مجموع قيمة الشيكات المعادة على عرض النقد

| المتغير التابع | معامل الارتباط | قيمة T Sig المحسوبة | قيمة T Sig المعيارية | معامل التحديد |
|---|---|---|---|---|
| عرض النقد 1 | %67.7 | 0.006 | 0.05 | %45.9 |
| عرض النقد 2 | %84.9 | 0.009 | 0.05 | %72.1 |

ولدراسة اثر مجموع قيمة الشيكات المعادة على عرض النقد يظهر من خلال الجدول رقم (1) إن هناك علاقة ارتباط بين مجموع قيمة الشيكات المعادة وعرض النقد حيث بلغ معامل الارتباط 67.7% لعرض النقد(1) و 84.9% لعرض النقد(2) وهذه النتيجة منطقية إذا ما أخذنا بعين الاعتبار إن عرض النقد (1) محتوى في عرض النقد (2) . كما أن معامل التحديد جاء بنفس الوتيرة سواء لعرض النقد (1) وعرض النقد (2) وهذا يبين إن 45.9% من المؤثرات التي تؤثر على عرض النقد(1) تأتي كتأثير لمجموع قيمة الشيكات المعادة بينها 72.1% من المؤثرات التي تؤثر على عرض النقد(2) تأتي كتأثير لمجموع قيمة الشيكات المعادة . وعليه يظهر جليا مقدار تأثير الشيكات المعادة على عرض النقد وبالتالي التأثير على وضع التوازن داخل النشاط الاقتصادي والتجاري في سوق تبادل السلع والخدمات.

**ثانيا :- تأثير مجموع قيمة الشيكات على عرض النقد والشيكات والمعادة**

يظهر من الجدول رقم (2) ا ن 81.1% ، 89.9% ، 96.3% هي قيمة معامل الارتباط للمتغيرات المبينة في الجدول . وهذا يبين إن معظم عرض النقد في السوق يمر من خلال الشيكات وبالتالي فانه كلما زادت قيمة الشيكات المعروضة كلما زاد عرض النقد وزادت قيمة الشيكات المعادة ، وهذا يظهر من خلال دراسة معامل الارتباط حيث بلغ 96.3% ما بين الشيكات المتداولة والشيكات المعادة.

جدول رقم (2)

تأثير مجموع قيمة الشيكات على عرض النقد والشيكات المعادة

| المتغير التابع | معامل الارتباط | قيمة Sig T المحسوبة | قيمة Sig T المعيارية | معامل التحديد |
|---|---|---|---|---|
| مجموع قيمة الشيكات المعادة | %96.3 | 0.008 | 0.05 | %92.8 |
| عرض النقد 1 | %81.1 | 0.005 | 0.05 | %65.8 |
| عرض النقد 2 | %89.9 | 0.000 | 0.05 | %80.7 |

**ثالثا :- تأثير عرض النقد (1) على مجموع قيمة الشيكات المتداولة والشيكات المعادة**

يظهر جليا من الجدول رقم (3) بان هناك تأثير كبير لعرض النقد على مجموع قيمة الشيكات المتداولة والشيكات المعادة . وهذا يظهر العلاقة المتبادلة بين عرض النقد ومجموع قيمة الشيكات المتداولة والشيكات المعادة حيث بلغت 81.1% و 67.7% كمعامل ارتباط للشيكات المتداولة والمعادة على التوالي. وهذا يظهر بان سياسة عرض النقد لها اثر في زيادة قيمة الشيكات المتداولة والشيكات المعادة.

جدول رقم (3)

تأثير عرض النقد(1) على مجموع قيمة الشيكات والشيكات المعادة

| المتغير التابع | معامل الارتباط | قيمة Sig T المحسوبة | قيمة Sig T المعيارية | معامل التحديد |
|---|---|---|---|---|
| مجموع قيمة الشيكات المعادة | %67.7 | 0.006 | 0.05 | %45.9 |
| مجموع قيمة الشيكات | %81.1 | 0.000 | 0.05 | %65.8 |

**رابعا :- تأثير عرض النقد(2) على مجموع قيمة الشيكات المتداولة والشيكات المعادة**

إن عرض النقد (2) هو تحصيل لنتيجة عرض النقد (1) بنسبة كبيرة وذلك لعلاقة الجزء بالكل. ويظهر الجدول رقم(4) نفس النتيجة التي تم التوصل إليها في الجدول رقم(3) حيث يؤثر

عرض النقد(2) بنسبة كبيرة على مجموع الشيكات المتداولة والشيكات المعادة بنسبة 89.9% و 84.9% كمعامل ارتباط على التوالي.

جدول رقم (4)

تأثير عرض النقد(2) على مجموع قيمة الشيكات والشيكات المعادة

| المتغير التابع | معامل الارتباط | قيمة Sig T المحسوبة | قيمة Sig T المعيارية | معامل التحديد |
|---|---|---|---|---|
| مجموع قيمة الشيكات المعادة | %84.9 | 0.000 | 0.05 | %72.1 |
| مجموع قيمة الشيكات | %89.9 | 0.000 | 0.05 | %80.7 |

**خامسا :- تحليل أسباب إعادة الشيكات**

وبتحليل علاقة الارتباط ضمن مصفوفة الارتباط المبينة في الجدول رقم (5) لمعرفة سلوك وعلاقة ارتباط الأسباب المؤدية إلى إعادة الشيكات ، حيث يظهر من الجدول رقم(5) بان ما نسبته 83.6% كمعامل ارتباط كانت نتيجة عدم كفاية الرصيد و 41.7% كمعامل ارتباط لاسباب أخرى. وهذا يظهر جليا إن نسبة كبيرة من الشيكات المعادة تكون بعلم ساحبها إنها ستعود بسبب عدم كفاية الرصيد اللازم لسداد هذه الالتزامات ، وعليه يجب النظر في سياسة منح دفاتر الشيكات من ناحية ومن ناحية أخرى تشديد أحكام الشيكات.

وبتحليل سلوك الشيكات خلال السنوات 1997 و 1998 يظهر من خلال الأشكال (1) و (2) و (3) بان هناك نسبة تبقى مقدارا محددا شبه ثابتة بين الشيكات المتداولة والشيكات المعادة خلال السنتين 1997و 1998. وهذا يبين إن ظاهرة الشيكات المعادة هي ظاهرة مستمرة بنفس وتيرة الإعادة وبمعدل متزايد مع الزيادة في حجم الشيكات المتداولة. كما يظهر من خلال الشكل (2) بان هناك ارتفاع مضطرد في نسبة الشيكات المعادة إلى المتداولة في سنة 1998 عنه في سنة 1997.

كما يبين الشكل رقم (3) بان هناك ازديادا مضطردا أيضا في عدد الشيكات المعادة لسنة 1998 بالمقارنة مع سنة 1997 وان هذه الزيادة جاءت مرتفعة في سنة 1998 أيضا لقيمة الشيكات المعادة مقارنة بسنة 1997.

جدول رقم (5)

مصفوفة ارتباط أسباب إعادة الشيكات

| المتغير | عدد الشيكات المتداولة | عدد الشيكات المعادة | عدد الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد | عدد الشيكات المعادة لاسباب أخرى | قيمة الشيكات المتداولة | قيمة الشيكات المعادة | قيمة الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد | قيمة الشيكات المعادة لاسباب أخرى |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد الشيكات المتداولة | 0.00 | %76.9<br>0.00 | %44<br>0.032 | %48.2<br>0.017 | %43.4<br>0.034 | %65.1<br>0.001 | %40.7<br>0.048 | %43.4<br>0.034 |
| عدد الشيكات المعادة | | | %83.6<br>0.00 | %15<br>0.483 | %52.6<br>0.008 | %86.1<br>0.00 | %78.6<br>0.00 | %16.8<br>0.433 |
| عدد الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد | | | | %41.7-<br>0.043 | %41.9<br>0.042 | %76.2<br>0.00 | %97.9<br>0.00 | %30.2-<br>0.152 |
| عدد الشيكات المعادة لاسباب أخرى | | | | | %11.4<br>0.597 | %5.5<br>0.799 | %46-<br>0.024 | %82.3<br>0.00 |
| قيمة الشيكات المتداولة | | | | | | %35.2<br>0.091 | %35<br>0.093 | %0.8<br>0.971 |
| قيمة الشيكات المعادة | | | | | | | %81.3<br>0.00 | %36.3<br>0.082 |
| قيمة الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد | | | | | | | | %24.7-<br>0.244 |

## اختبار الفرضيات

### الفرضية الأولى

يظهر من خلال الجدول رقم (1) والجدول رقم (2) بان مستوى الدلالة الإحصائية المحسوبة (sig T ) كانت اقل من مستوى الدلالة المعيارية (5%) حيث بلغت كما في الجدول رقم (1) ( 0.006 و 0.009) لعرض النقد1 وعرض النقد 2 على التوالي ، وكما في الجدول رقم (2) فان قيمة مستوى الدلالة المحسوبة كانت ( 0.008 و 0.005 و 0.000 ) لمجموع قيمة الشيكات المعادة وعرض النقد 1 وعرض النقد 2 على التوالي مما يستوجب قبول الفرضية البديلة بان هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لمجموع قيمة الشيكات المعادة ومجموع قيمة الشيكات على عرض النقد (1) وعرض النقد (2) ومجموع قيمة الشيكات المعادة.

### الفرضية الثانية

يظهر من خلال الجدول رقم (3) والجدول رقم (4) بان مستوى الدلالة الإحصائية المحسوبة (sig T ) كانت اقل من مستوى الدلالة المعيارية (5%) حيث بلغت كما في الجدول رقم (3) ( 0.006 و 0.000) كمجموع قيمة الشيكات المعادة ومجموع قيمة الشيكات المتداولة على التوالي ، وكما في الجدول رقم (4) فان قيمة مستوى الدلالة المحسوبة كانت (0.000 و 0.000 ) لمجموع قيمة الشيكات المعادة ومجموع قيمة الشيكات المتداولة على التوالي مما يستوجب قبول الفرضية البديلة بان هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لعرض النقد (1) وعرض النقد (2) ومجموع قيمة الشيكات المعادة على مجموع قيمة الشيكات والشيكات المعادة

**شكل رقم (1)**
**العلاقة بين نسبة عدد وقيمة الشيكات المعادة الى المتداولة**

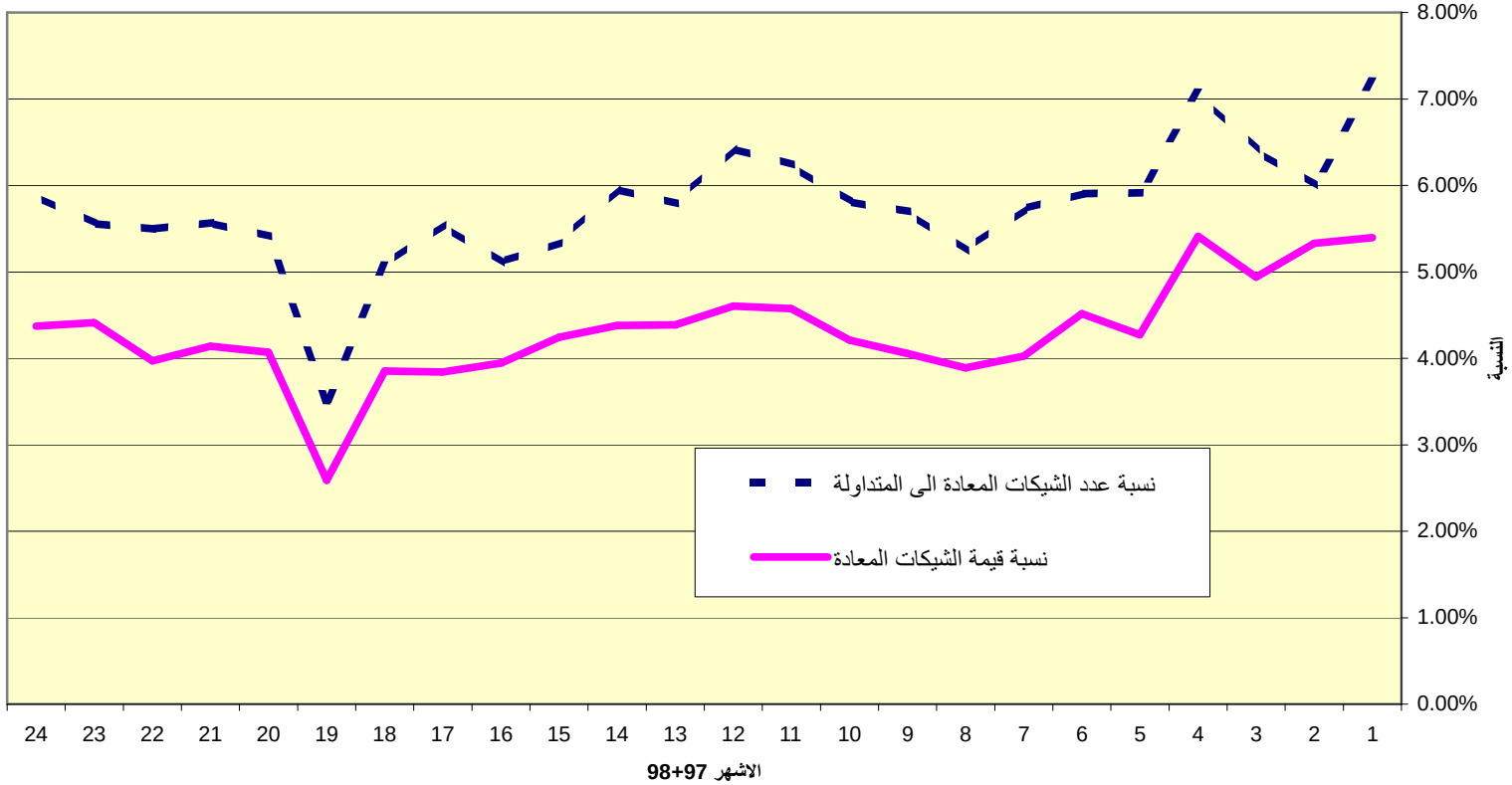

**شكل رقم (2)**
**نسبة عدد الشيكات المعادة الى المتداولة**

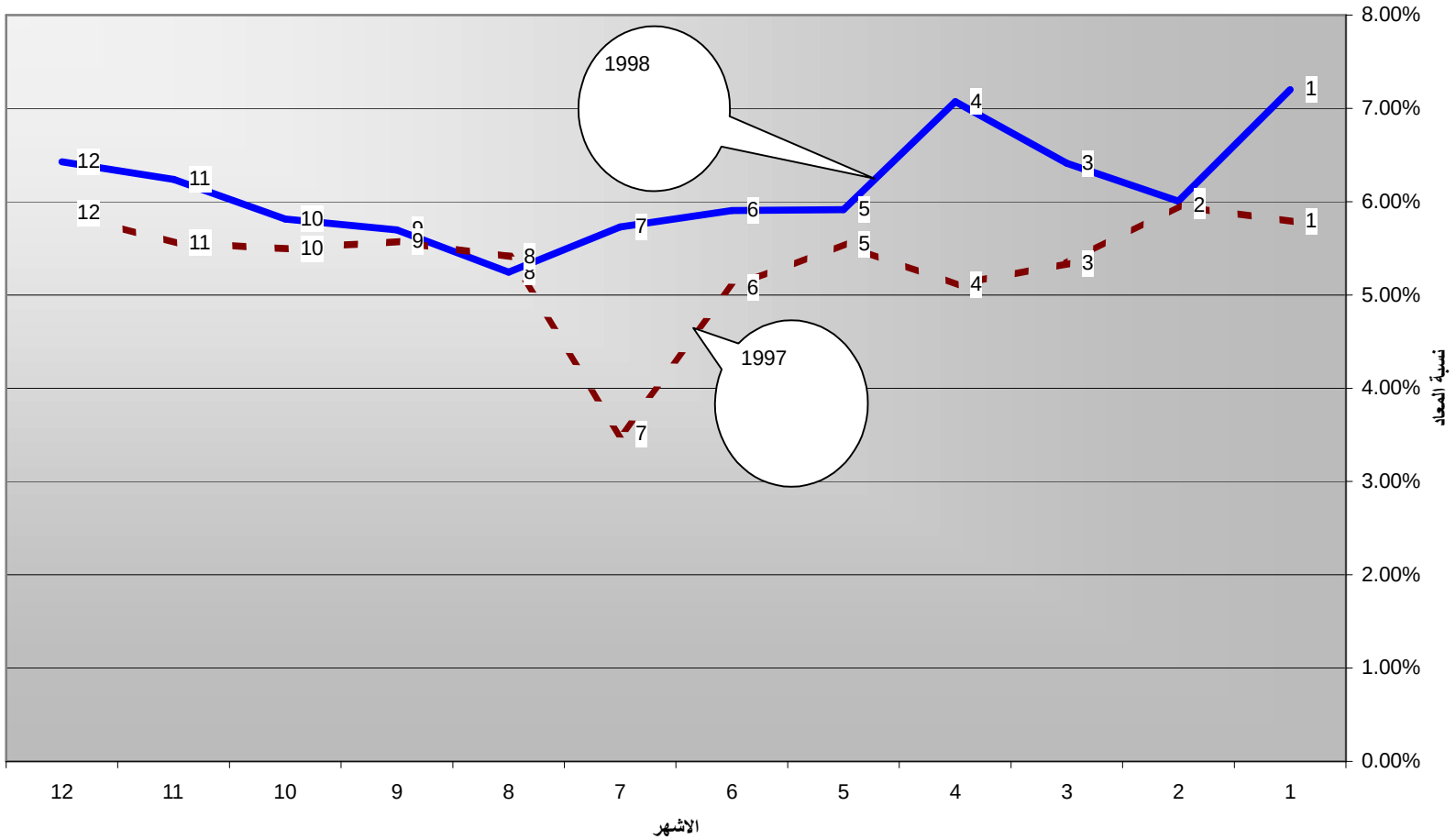

**شكل رقم (3)**

**العلاقة بين عدد الشيكات المتداولة والشيكات المعـ**

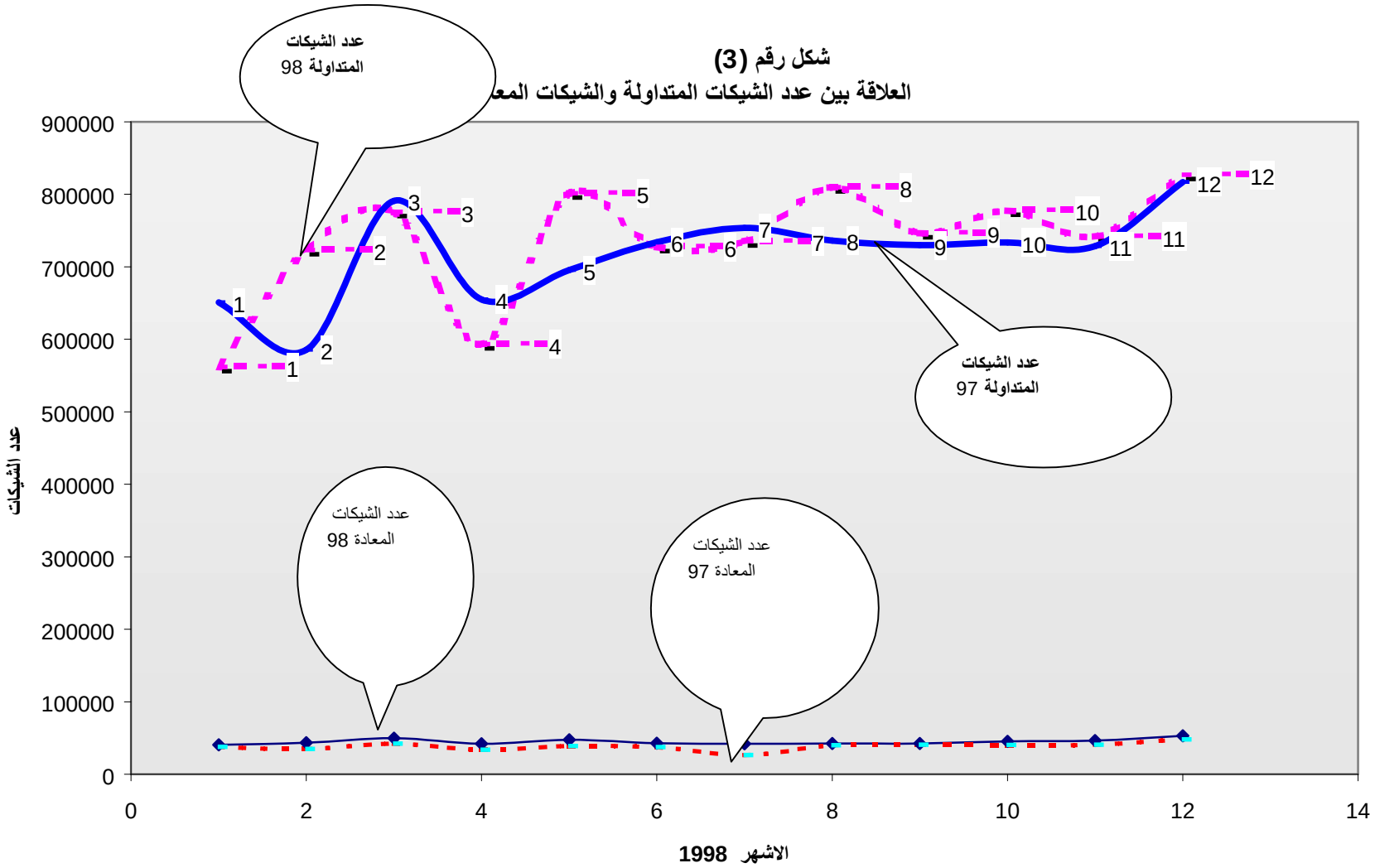

## النتائج والتوصيات

### النتائج

1. هناك علاقة طردية قوية الارتباط بين الشيكات المتداولة وعرض النقد 1 وعرض النقد 2 كما أن هناك تأثير مباشر وكبير لقيمة الشيكات المتداولة على عرض النقد 1 وعرض النقد 2 وتتصف العلاقة بأنها علاقة سببية.

**2.** هناك علاقة طردية قوية الارتباط بين عرض النقد1 وعرض النقد 2 على قيمة الشيكات المتداولة وقيمة الشيكات المعادة بحيث تعتبر حلقة التأثير متواصلة بين الشيكات المتداولة والمعادة وعرض النقد مما يستوجب استخدام سياسة حكيمة للموازنة بين هذه العناصر لما له من الأثر في توازن داخلي للنشاط الاقتصادي.

### التوصيات

على ضوء النتائج التي تم التوصل إليها فان البحث يوصى بما يلي

1- ضرورة إعادة النظر في سياسة منح دفاتر الشيكات

2- يجب تشديد العقوبات المادية والمعنوية على من ترتجع شيكاته

3- ضرورة إعادة النظر في عرض النقد إذ تبين أن لقيمة الشيكات المتداولة اثر كبير على عرض النقد

4- ضرورة استخدام سياسة مالية للموازنة بين الشيكات المتداولة والمعادة وعرض النقد لما لذلك الأثر في توازن داخلي للنشاط الاقتصادي.

## المراجع العربية


1- المملكة الأردنية الهاشمية، البنك المركزي الأردني ، التقرير السنوي السادس والثلاثون، دائرة الأبحاث والدراسات، 1999.

2- المملكة الأردنية الهاشمية، البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي الخامس والثلاثون، دائرة الأبحاث والدراسات، 1998.

3- المملكة الأردنية الهاشمية، البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي الرابع والثلاثون، دائرة الأبحاث والدراسات، 1997.

4- المملكة الأردنية الهاشمية، البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي الخامس والثلاثون، دائرة الأبحاث والدراسات، 1998.

5- المصدر نفسه.

6- مصطفى طارق، مسؤولية البنك عن صرف شيك مزور ، مجلة البنوك في فلسطين ،العدد الخامس، فلسطين، 1997.

7- مجلة البنوك في فلسطين، العدد الخامس، فلسطين،1997.

المراجع الأجنبية


1. Francis, Jack, Investments: Analysis and management, McGraw, Hill Book Company, 4th ED, New York,1996.
2. Miller, Roger & Van Hoose ,David, Modern money and Banking, McGraw,Hill Book Company, 3rd ED, Singapore, 1993.
3. Rose,Peter , Money and Capital Markets, Richard D.Irwin Inc, 5th ED, USA,1994.
4. Kautman,George, The USA Financial System-Money markets and Institutions , Pretice-vall Inc., 4th ED, USA , 1998.
5. Hempel, George & Simonsons,Donald, Bank management, John Wiley & Sons Inc. , 4th ED, USA, 1994.